

صندوق النقد العربي
المبادئ الإرشادية العامة حول
كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد
على الاستقرار المالي

صندوق النقد العربي

مايو 2020

تمهيد

يشهد العالم تطورات تداعيات فيروس كورونا المستجد على إقتصادات الدول وأسواقها المالية، من خلال التأثيرات على عدد من القطاعات الاقتصادية، من أهمها الصناعة والطاقة والسياحة والتجارة الخارجية والداخلية والنقل والصحة والتعليم، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات في مواصلة دفع عجلة التنمية في دولهم.

كما شكل الفيروس تحدياً على الاستقرار المالي، حيث أن التدفقات النقدية للقطاع المصرفي والمالي تأثرت سلباً، من خلال احتمالية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، من قطاعي الشركات على اختلاف أحجامها والأفراد على حد سواء، مما يتطلب إجراءات فورية من قبل المصارف المركزية، بشكل يحافظ على صحة ومتانة القطاع المالي واستمراره وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات، خاصة منها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافةً لحماية الأفراد من مخاطر تعثرهم وقدرتهم على السداد، حفاظاً على تصنيفهم الائتماني.

استناداً إلى ما سبق، قامت العديد من المصارف المركزية بإتخاذ إجراءات تحفيزية ووقائية في دولهم، بما يشمل ضخ السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والإحتياطي النقدي الإلزامي. كما قامت بتعزيز منظومة ضمان القروض دعماً للقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ساعد القطاع المصرفي على تأجيل قروض الأفراد والشركات. إضافةً لذلك، تبنت المصارف المركزية برامج دعم للقطاعات الإنتاجية بهدف استدامتها. أما فيما يخص أدوات السياسة الإحترازية الكلية، أقدم عدد من المصارف المركزية على تحرير أو تخفيض بعض منها. فعلى مستوى أدوات رأس المال، تم تحرير هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) إضافةً إلى خفض أوزان المخاطر ضمن كفاية رأس المال لبعض القطاعات. أما فيما يخص أدوات السيولة، فقد قام عدد من الدول بتخفيض نسبة تغطية السيولة (LCR) عن النسبة المقررة البالغة (100%)، كما قامت بعض الدول بوضع سقوف على نسبة الدين إلى الدخل (DTI) أو نسبة القرض إلى القيمة (LTV)، إضافةً لذلك، تم إتخاذ إجراءات أخرى، تمثلت في منع توزيع الأرباح السنوية والمكافآت. أما على صعيد السياسة المالية، فقد قامت وزارات المالية بإتخاذ إجراءات متعددة لدعم الاقتصاد الحقيقي.

في هذا السياق، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتأجيل تطبيق متطلبات بازل III. كما حاولت بعض المؤسسات الدولية إصدار مبادئ توجيهية عامة حول تعامل المصارف المركزية مع فيروس كورونا المستجد، حيث قام بنك التسويات الدولية بوضع ثلاثة مبادئ أساسية على النحو التالي:

- أن تكون الإجراءات فعالة في دعم النشاط الاقتصادي، وأن تنطبق على الأقل في فترة الأزمة، ويفضل أن تستمر لفترة ما بعد الأزمة، عند بدء التحضير لانتعاش قوي.
- أن تحافظ الخطوات والإجراءات المتخذة على سلامة وكفاءة معاملات النظام المالي والمصرفي، بحيث تبقى المراكز المالية للبنوك جيدة من ناحية رأس المال والسيولة والربحية بما يكفي لدعم النمو المستدام.
- ولكي لا تؤدي الإجراءات إلى تقويض مصداقية سياسات المصرف المركزي على المدى الطويل، ينبغي أن تكون مؤقتة، والشفافية هي مفتاح الوفاء بهذا المبدأ.

في ضوء ما تقدم، وفي إطار حرص صندوق النقد العربي على تقديم الدعم لدوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تسعى إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، وعلى ضوء المناقشات التي تمت في الاجتماعات التشاورية العديدة التي نظمها الصندوق على مستوى محافظي المصارف المركزية وأعضاء اللجنة العربية للرقابة المصرفية وفريق عمل الاستقرار المالي وفريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، تم إصدار المبادئ الإرشادية العامة التالية حول كيفية تعامل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على مقومات الاستقرار المالي .

صندوق النقد العربي المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع أثر تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي

(1) المبدأ

أن تسعى سياسة المصرف المركزي إلى دعم النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على سلامة النظام المالي وضمن الشفافية.

(2) المبدأ

تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي برئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية، لضمان التنسيق والتعاون بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الكلية والجزئية. وأن تدعم السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية بعضها الآخر.

(3) المبدأ

الإستخدام المتدرج لأدوات السياسة الإحترازية الكلية، واختيار الأداة المناسبة في الوقت المناسب، وعم المبالغة في تخفيف المتطلبات الرقابية والإحترازية.

(4) المبدأ

من الممكن في المرحلة الحالية تحرير أداة هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) إن تطلب الأمر ذلك، لكن فيما يخص الأدوات الأخرى مثل هامش رأس المال التحفظي (CCoB)، وهامش رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIBs)، والرافعة المالية (Leverage Ratio)، فيُحسن عدم استخدامها في المرحلة الحالية نظراً لدورها الهام في تعزيز قدرة النظام المالي على استيعاب الخسائر.

(5) المبدأ

دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأثر الاقتصادي الأكبر، على سبيل المثال، يُمكن للبنك المركزي السماح لفترة مؤقتة بتخفيض أوزان المخاطر لها ضمن متطلبات رأس المال التنظيمي بشكل مدروس.

(6) المبدأ

تخفيف أدوات رأس المال بعناية وبتدرج في حال امتدت الأزمة لنهاية العام الحالي.

(7) المبدأ

النظر في تخفيض متطلبات السيولة القانونية أو نسبة تغطية السيولة (LCR) عن النسبة المقررة البالغة (100%) ضمن حدود مدروسة في حال امتدت الأزمة لأكثر من ثلاثة شهور أخرى.

(8) المبدأ

في جميع الأحوال، يجب أن يتزامن السماح باستخدام هوامش رأس المال والسيولة مع وضع قيود على توزيع الأرباح والمكافآت.

(9) المبدأ

أهمية قيام المصارف المركزية بوضع إرشادات حول كيفية استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وبناء المخصصات وتصنيف العملاء، والتنسيق مع المدقق الخارجي بهذا الخصوص. أما الدول التي لم تطبق المعيار، فمن الممكن النظر في تأجيل تطبيقه حتى انتهاء الأزمة.

(10) المبدأ

على المصارف المركزية تحقيق التوازن بشكل مدروس وبأكبر قدر ممكن، في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي. فمن جهة، إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، ومن جهة أخرى، إتخاذ كافة السبل لحماية قطاع الافراد والشركات لا سيما متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

(11) المبدأ

من الممكن تأجيل إستيفاء الغرامات المفروضة على البنوك في المرحلة الحالية، على أن يتم إستيفائها بعد انتهاء الأزمة.

المبدأ (12)

تعزيز القواعد التنظيمية الداعمة لجهود تطوير الأداء التقني ووسائل التواصل والعمل عن بعد وكذلك قيام البنوك التجارية بتنفيذ العمليات المالية الرقمية واستخدام التقنيات المالية الحديثة، أهمية التأكد من وجود إجراءات وتدابير وأطر واضحة لتعزيز الأمن السيبراني وأمن المعلومات، وتوفير البنية التحتية الملائمة وتوفير الدعم التقني المناسب. كذلك الاهتمام بخطط بديلة في حال انقطاع الإنترنت، حيث إن انقطاعه يؤدي إلى حدوث مخاطر تشغيلية.

المبدأ (13)

أهمية مواصلة اهتمام المصارف المركزية بتعزيز رقابتها على حماية بيانات العملاء وحماية المستهلك المالي في ضوء زيادة الاعتماد التقنيات المالية الحديثة.

المبدأ (14)

تعزيز منظومة الإمتثال وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير منهجياتها لمواجهة التحديات المرتبطة باستخدام التقنيات المالية الحديثة في تنفيذ العمليات المصرفية، خصوصاً أن العمليات تنفذ دون التواصل مع العملاء وجهاً لوجه (Nonface to face)، تبرز هنا أهمية تطوير مبادئ لاستخدام التقنيات المالية الحديثة في هذه المرحلة بشكل آمن. كذلك من الأهمية بمكان مواصلة الجهود المتعلقة باستخدام الهوية الرقمية ونموذج (eKYC) والتوقيع الإلكتروني¹.

المبدأ (15)

الاهتمام بتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتعزيز الوعي المالي الرقمي للجمهور، وإطلاق حملات واسعة عن بعد، وذلك في ضوء زيادة الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة في الأزمنة الحالية. وإرساء سبل تعزيز الثقافة المالية بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية.

¹ يُمكن الرجوع في هذا الصدد إلى المبادئ الإرشادية الصادرة عن صندوق النقد العربي في إطار أعمال مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Digital%20ID%20and%20eKYC-Dec-2019.pdf>.

المبدأ (16)

النظر في هذه المرحلة في توجيه التشريعات والتعليمات للتركيز على أولويات تحديات الوباء والحد من آثاره السلبية على القطاع المصرفي والقطاعات الاقتصادية.

المبدأ (17)

من الممكن تخفيف الجولات التفتيشية الميدانية على البنوك، حيث إن الوضع الراهن قد يستدعي خفضها، بهدف التركيز في المرحلة الحالية على الحد من أثر فيروس كورونا، مع مراعاة أن المصارف المركزية تعمل حالياً عن بعد منعاً لانتقال العدوى.

المبدأ (18)

حماية سلامة ومصدقية أنظمة إعداد التقارير الائتمانية، حيث يجب تعزيز المشاركة الدقيقة الكاملة للمعلومات الائتمانية بشكل مستمر، بما في ذلك الإبلاغ عن البيانات الائتمانية السلبية الناجمة عن الأزمة، واتخاذ كافة السبل التي تحد من الأثر السلبي على السجل الائتماني للعملاء الجيدين الذين لديهم دفعات مستحقة تعذر تسديدها لظروف خارجة عن إرادتهم، نجمت عن الأزمة الحالية. في هذا الإطار، من الممكن توجيه العملاء الجيدين لمراجعة بنوكهم (ضمن طرق التواصل المسموح بها خلال الأزمة) والتفاوض معهم لإعادة جدولة التسهيلات، أو من الممكن وضع ملاحظة في التقرير الائتماني بأسباب تعثر العميل الجيد.

المبدأ (19)

توجيه مقدمي الإئتمان وشركات المعلومات الائتمانية لتنفيذ تدابير لرصد المعلومات الائتمانية السلبية التي تم الإبلاغ عنها خلال الأزمة، التي قد تشمل استخدام معرفات أو رموز إبلاغ إئتماني خاصة بالأزمة، وذلك بما يسهل إعداد التقارير اللازمة.

المبدأ (20)

تعزيز قدرة السلطات التنظيمية على التعامل مع الشكاوى والمنازعات خلال الأزمة، ذلك في ضوء الزيادة المحتملة في الشكاوى والنزاعات. وتشجيع تطبيق التقنية المعلوماتية لتلقي الشكاوى وحل النزاعات.

(21) المبدأ

تشجيع رقمنة عملية الوصول إلى التقارير الائتمانية، للتأكد من أن حق الوصول إلى تقارير الائتمان لن يتأثر أثناء الأزمة.

(22) المبدأ

مراجعة خطط استمرارية العمل والتأكد من جاهزية القائمين عليها لدى المصارف المركزية والبنوك التجارية، وكذلك مراجعة فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الإنذار المبكر وخطط الإنعاش المستخدمة لدى المصارف المركزية والبنوك التجارية.

(23) المبدأ

دراسة مدى الحاجة إلى قيام دوائر الرقابة المصرفية والاستقرار المالي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية بشكل يأخذ بالاعتبار الأزمة الحالية.

(24) المبدأ

تعزيز وعي الجمهور بالدور الذي تقوم به كل من مؤسسات ضمان الودائع وضمن القروض في عملية الودائع وضمن القروض.

(25) المبدأ

قد يكون من المناسب قيام المصارف المركزية بإصدار رسائل طمأنة بشكل مستمر للمودعين والمستثمرين، على أن تتمتع هذه الرسائل بمصداقية وشفافية، بما يعزز من ثقة الجمهور بالمصرف المركزي والقطاع المالي الرسمي في ظل الأزمة الحالية.

(26) المبدأ

على المصارف المركزية استخدام الأدوات والإجراءات لمواجهة أثر تداعيات فيروس كورونا بشكل يأخذ بالاعتبار خصوصية البنوك الإسلامية، كذلك يستحسن أن تشمل الإجراءات كافة المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة المصرف المركزي.

(27) المبدأ

أن تقوم المصارف المركزية -بشكل مستمر- بتقييم أثر الأدوات والإجراءات التي تم إتخاذها من حيث فاعليتها وقدرتها التأثيرية لفترة أطول وأية آثار سلبية لأي منها وأسلوب التعامل معها.

(28) المبدأ

الإستعداد لفترة ما بعد الأزمة من حيث توقيت وتدرج تعليق ما تم استخدامه من أدوات وإجراءات لتخفيف الأثر الناشئ عن هذا التعليق، وسرعة عودة الدورة الاقتصادية لوضعها وتعظيم أثر التعافي.